مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 11 عدد: 1 السنة: 2022
ص: 563 - 576 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

السياسة اللّغويّة العادلة وإدارة التعدد اللغوي: تأكيد وتهذيب وتوجيه

Equitable Linguistic Policy and the Management of Multilingualism. Confirmation, Refinement and Guidance

Khadidja Hamdaoui[1] / [1]* ط.د. خديجة حمداوي

Messaouda Khellaf[2] / [2] د. مسعودة خلاف

مخبر اللغة وتحليل الخطاب

جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)

Mohamed Seddik Ben Yahia _jijel_ (Algeria)

khadidja.hamdaoui@univ-jijel.dz[1] / sckhellaf@yahoo.fr[2]

تاريخ الإرسال: 2021/06/29	تاريخ القبول: 2021/08/20	تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص البحث

نظرا لحساسيّة العلاقة بين اللغات في المجتمع، والضرورة القصوى لتخفيف هذه الحساسيّة من أن تتطور إلى صراع أو نزاع بين المجتمعات اللغويّة المتعايشة في بلد واحد _الجزائر رسميا بلد متعددة اللغات_ وجب الالتفات إلى قضيّة السياسة اللغويّة التي تَتَّبعها البلاد في توجيه التعدد اللغوي؛ بحيث يهدف هذا المقال إلى إبراز أهميّة تبني سياسة لغويّة عادلة والتي من شأنها خلق بيئة لغويّة مستقرة، على أن تراعي هذه السياسة الخصوصّية اللغويّة والثقافيّة لكل جماعة لغويّة، ويعالج هذا المقال الدور الهام الذي تؤديه مثل هذه السياسة في تأكيد وتوجيه وتهذيب التعدد اللغوي، مع إبراز أهميّة اللغة المشتركة في توحيد مختلف الجماعات اللغويّة، كما سيتطرق إلى التبعات الاقتصاديّة التي تؤدي إليها الخيارات اللغويّة_السياسّية، ثم إلى أهميّة الترجمة كونها العامل الأول لاستيراد العلوم والخيار الذي سيفصل بين قضيتي: التعليم باللغات الأجنبيّة و تعلّم اللغات الأجنبيّة.

الكلمات المفتاحيّة: لغة_ سياسة _ تعدد _ عدالة _ اقتصاد_ترجمة.

Abstract:

Given the sensitivity of the relation between languages in society, it is absolutely necessary to mitigate this sensitivity from developing into a conflict between the language communities that coexist in one country _Algeria is officially a multilingual country_ Attention should be paid to the issue of the country's linguistic policy in guiding multilingualism; This article aims to highlight the importance of adopting a fair language policy that will create a stable linguistic environment, taking into account the linguistic and cultural specificity of each

* خديجة حمداوي khadidja.hamdaoui@univ-jijel.dz

linguistic group. This article addresses the important role of such a policy in affirming, guiding and refining multilingualism, highlighting the importance of common language in the unification of different linguistic communities, the economic implications of political language choices, and the importance of translation as the primary factor for the import of science and the choice that separates my case: Education in foreign languages and learning foreign languages.
Keywords: Language_ Policy _ multiple_ justice_ economic_ translation.

إشكال التعدد اللغوي الذي تعيشه الجزائر والمغرب العربي بوجه عام، أصبح يتطلب سياسة لغويّة رشيدة وعادلة تنظر إلى جذور هذا الوضع؛ بإبراز وظيفة اللغة/اللغات الرسميّة في تكوين الهويّة الوطنيّة، تحت راية "وحدتنا في تنوعنا"، لأن إهمال الجانب اللغوي للمجتمع، قد يؤدي إلى تفاقم الوضع وظهور نزاعات بين الجماعات اللغويّة التي سترى أن حقوقها اللغويّة مهضومة، مما قد يسمح بتفكيك البنيّة الاجتماعيّة للدولة، أضف إلى ذلك ما يحدث في العالم الآن من ثورات تكنولوجيّة، وهيمنة اللغات العالميّة على هذا الجانب، ما يجذب مجتمعنا إلى التحاف غطاء العولمة، والرضا بفكرة التبعيّة للآخر؛ لذا فهذه الورقة البحثيّة تهدف إلى وجوب إعادة النظر في السياسة اللغويّة للبلاد، بوضع سياسة لغويّة رشيدة تحترم الحقوق اللغويّة والثقافيّة لمختلف أطياف المجتمع وذلك وفق مبادئ تحترم السياسة العامة للبلاد وتوجهاتها، وتحدد الدور الوظيفي الذي تؤديه اللغات الأجنبيّة، والذي لا يتجرأ على افتراس اللغات الوطنيّة، أو اكتساح مجالاتها أو ضمها للزاويّة. ولمعالجة إشكاليّة هذه الورقة البحثيّة وجب بسط بعض الأسئلة: ما المقصود بالسياسة اللغويّة العادلة؟ وكيف يمكن لهذه السياسة تحقيق العدالة اللغويّة وإدارة التعدد اللغوي والتأكيد عليه وتوجيهه؟ وهل يمكن تطبيقها على أرض الواقع؟ وهل هناك عوامل لتقييمها؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة تطرقنا إلى النقاط الآتيّة:

- مفهوم التعدد اللغوي.
- مفهوم السياسة اللغويّة.
- مفاهيم أساسيّة تقوم عليها الدولة المعاصرة.
- مبادئ وضع سياسة لغويّة عادلة.
- اللغة المشتركة في الجزائر ودورها التواصلي.
- عامل الاقتصاد في تقييم السياسة اللغويّة وتوجيه التعدد اللغوي.

- الترجمة؛ نقطة فاصلة في قضيّة تعلّم اللغات الأجنبيّة والتّعليم بها.

أولا– مفهوم التعدد اللغوي:

تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي، يعدّ أمرا مثاليا لا يكاد يتحقق في أي لغة، بل العكس من ذلك فإن احتكاك اللغات ببعض يؤدي دورا هاما في تطور اللغات[1]، وبالتالي ظهور ما يصطلح عليه بالتعدد اللغوي، فهو"استعمال أكثر من لغة واحدة، سواء أكان هذا الاستعمال متعلقا بشخص، أو مؤسسة، أو نظام تعليمي، أو قطر من الأقطار، أو معجم أو ما شابه ذلك، فنقول: شخص متعدد اللغة، أو بلد متعدد اللغة أو معجم متعدد اللغة"[2] وهو أيضا "مجموعة من لغات موجودة في مجتمع مختلف النظام والبنية، عاشت جنبا إلى جنب، واستعملتها مجموعة معيّنة، وكان أن حدث ذلك التعايش إما طبيعيّا وإما بفضل احتكاك أو استعمار. أو جميع ما يؤدي إلى بروز أكثر في الاستخدام داخل المجتمع"[3] وعليه فالتعدد اللغوي في أبسط تعريفاته يعني تواجد واستعمال لغتين أو أكثر داخل مجتمع ما.

ثانيا– مفهوم السياسة اللغويّة:

تطرق لمفهوم السياسة اللغويّة العديد من الباحثين في مجال اللسانيات الاجتماعيّة، ومنهم لويس جان كالفي والذي يقول معرفاً لها :"سنطلق تسمية السياسة اللغوية على مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة/اللغات والحياة الاجتماعية ، ونطلق تسمية التخطيط اللغوي planification linguistique على التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها، أي الانتقال إلى العمل/التطبيق"[4] ومما يُفهم من هذا التعريف أنّ السياسة اللغويّة تُعنى بمجمل النصوص والقوانين واللوائح التي تشرع للقضايا اللغويّة في أي مجتمع من المجتمعات، سواء تعلق الأمر بقضايا التعليم أم تدوين الوثائق والمعاهدات أم الخطابات الرسميّة لمختلف شؤون الدولة، وكل هذا ينص عليه في الدستور الرسمي للدولة[5]، أما إتباع هذه النصوص والقوانين بالتطبيق ووضعها موضع التنفيذ، فهذا يسمى بالتخطيط اللغوي وهو مرحلة لاحقة للسياسة اللغويّة.

1– السياسة اللغويّة العادلة (الرشيدة): هي تلك الاختيارات السياسيّة_اللغويّة التي تسعى إلى ضبط وتوجيه التعدد اللغوي في بلد ما والتأكيد عليه والإفادة منه في توحيد الدولة، تحت راية المواطنة اللغويّة من أجل خلق بيئة لغويّة عادلة، فمن" رافعات السياسة اللغويّة إيجاد خطة لتنظيم استعمال اللغات الموظفة، بتحديد واضح لوظائف اللغة الرسميّة المشتركة، وتحديد أدوار اللغات، اللهجات ذات البعد الهويّ،

ووظائف لغات الانفتاح، درءا للمواجهات أو فك الاستقرار، ومن الضروري أن يكون التشريع اللساني في خدمة اللغات والسلم اللغوي"[6]

ثالثا– مفاهيم أساسيّة تقوم عليها الدولة المعاصرة:

1– العقد الاجتماعي: يعد مفهوم العقد الاجتماعي الذي أتى به جان جاك روسو من المفاهيم العصريّة التي تنظم الدولة وهو في أبسط مفهومه يعني "أن كل واحد في الجمهوريّة حر تماما على ألا يؤذي الآخرين"[7] ويقودنا هذا المفهوم إلى معنى احترام الآخر وعدم التعدي على حقوقه_سواء اللغويّة منها أو الثقافيّة أو الفكريّة أو العقائديّة_ أثناء ممارسة الحريات، وهذا يقودنا أيضا إلى أنّ من أهم مبادئ العقد الاجتماعي رفع الضيم وجبر خاطر جميع الأقليات المتعايشة مع الأغلبيّة في إطار الدولة المعاصرة.[8]

2– الجماعة اللغويّة: من المفاهيم التي يجب التعرض لها أيضا في هذا الصدد هو مفهوم الجماعة اللغويّة؛ حيث إن كل دول العالم تتسم بالتعدد اللغويّ فهو ظاهرة عامة، ولما كان كذلك فإن كل لغة من هذه اللغات لها بالضرورة جماعة تتحدث بها وتعبر بها عن حالها وثقافتها وفكرها، وعليه فإن الدول تتكون من جماعات لغويّة سواء أغلبيّة أو أقليّة _"وعلم اللسانيات يعارض ترتيب اللغات. فهناك لغات مكتوبة وهناك لغات أضاعت كتابتها وهناك لغات لم تكتب أصلا وهي مع ذلك لغات"[9]_ وهذه الجماعات تطالب بحقوقها اللغويّة والثقافيّة والاعتراف بها ككيان موجود له خصائصه ومميزاته، وهذه المطالب حق مشروع يضمنه العقد الاجتماعي تحت مسمى التنوع اللغوي الثقافي.

وقد تطرقنا إلى هذين المفهومين كونهما يساعدان كثيرا في التذكير بأنّ الأفراد المتعايشين في دولة واحدة إنما تحكمهم بعض المفاهيم والقوانين_سياسة عادلة_ التي تضبط تعايشهم وتضمن لهم حقوقهم، وتحقق العدل بينهم.

رابعا– مبادئ وضع سياسة لغويّة عادلة: إنّ وضع القرارات اللغويّة_السياسيّة يتطلب الارتكاز على مجموعة من المبادئ، تستقي منها شرعيّتها وتنطلق منها في إدارة الوضع اللغوي في البلاد:

1– مبدأ الهويّة الثقافيّة الوطنيّة: يرتكز محور الهويّة الوطنيّة في الجزائر على ثوابت وهي أنّ "الإسلام عقيدة وسطيّة لا تميل كل الميل لا ذات اليمين ولا ذات اليسار، واللسان العربي المبين وتوأمه الأمازيغي وقد انغمس كل منهما في الآخر فلا يحتاج أي منهما إلى ترجمان أو وسيط ليتصل بالآخر بصلة الرّحمى والتضامن وهما قبل كل العوامل الموضوعيّة الأخرى ركن المواطنة الأول، والمحرك الذي ينقل الهويّة من حالة الكمون إلى الفعل"[10] وكل سياسة للبلاد يجب أن تضع في حسبانها هذا المبدأ في اختياراتها اللغويّة.

2- مبدأ التنوع الإثني/المحلي الجهوي: الكثير من الباحثين والمحللين في مجال اللسانيات الاجتماعيّة يجمعون على أن مختلف المجتمعات يصعب أن تتصف بالأحاديّة اللغويّة كون التعدد فيها أمر واقع وحاصل لا فرار منه، وعليه يجب تقبله، ومحاولة وضع قرارات سياسيّة تنظمه، وتعترف به وتكتنفه، حيث يجب على "كل سياسة لغويّة رشيدة أن تعمل على تأكيده وتهذيبه وتوجيهه بدلا من محاربته"[11]

3- مبدأ عالميّة التقدم والمعرفة (الانفتاح على اللغات العالميّة): لا أحد ينكر أن للغات الأجنبيّة حضور في الواقع اللغوي الجزائري وخاصة الفرنسيّة نظرا لمرجعيتها التاريخيّة في الجزائر أو العلميّة في الوقت الراهن، لذلك وجب الحفاظ على هذه اللغات وتعليمها كونها "لغة العلم بما تقدمه من فائدة على أن تخدمنا لا أن نخدمها(...) ومن هنا كان على المخططين أن يأخذوا هذه المعطيات في تعلم اللغات الأجنبيّة والاستفادة من علومها وبخاصة ونحن نعمل على التخطيط للأجيال اللاحقة، فمن حقهم أن يتحكموا في لغات العولمة في المقام الأول"[12] وعليه يجب أن يراعي المختصون في السياسة والتخطيط اللغويّين الضرورة الحتميّة للغات العلم والمعرفة وتحديد مجال تواجدها بما يخدم المصالح العامة للبلاد.

ونجد الكثير من الباحثين في الجزائر بين منتقد ومؤيد لقضية تعليم وتعلم الفرنسيّة في الجزائر أو إبدالها باللغة الإنجليزيّة، وما نقوله في هذه القضيّة أنّه سواء تعلق الأمر باختيار اللغة الفرنسيّة أو الإنجليزيّة لغة أجنبيّة أولى في الجزائر فالأهم من ذلك ألا تطغى هذه اللغات على اللغات الوطنيّة بتحديد دورها الوظيفي والنظر إليها بنوع من البراغماتيّة التي تخدم البلاد.

4- مبدأ العدالة اللغويّة: "التي تراعي حقوق المجموعات اللغويّة واحترام اللغة المشتركة التي تتبناها الدولة"[13]، والتي تسمح بإعادة توزيع أدوار اللغات ومكانتها داخل الخريطة اللغويّة للمجتمع، وكذا التكلمات الاجتماعيّة.[14] وعدم إتباع سياسة لغويّة رشيدة تنظر إلى اللغات الموجودة داخل مجتمع ما وإتباعها بتخطيط لغوي متكامل، قد يؤدي إلى ظلم لغوي _عدم وجود عدالة لغويّة_ في حق الجماعات اللغويّة والذي يؤدي إلى تمزيق البنية الاجتماعية للدولة والتحريض على نزاعات جهويّة، مما يؤثر على الاستقرار العام للدولة، وهذا يقودنا إلى مدى ارتباط البعد اللغوي في بلد ما بالبعد السياسي والثقافي وكذا الاقتصادي؛ لذلك فأول الأعمال الإصلاحيّة أن يتم حل إشكال الوضع اللغوي دون عزل السؤال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي عن قضيّة الأمن اللغوي الذي لا يكون إلا باللغة الأم"[15] إذ يرى الكثير أنه من غير الممكن أن يكون لموضوع اللغة تأثير على الأمن الوطني، فبالرجوع إلى كل الحروب في العالم نجد أن موضوع اللغة حاضر كقضيّة من قضايا تلك الحرب، وعليه فالاحتكام إلى سياسة لغويّة تنظر إلى جذور

الواقع اللغوي الجزائري، وتحاول إدارة التعدد اللغوي فيه بما يخدم وحدة الدولة، سيكفيها شر الوقوع في شرك الصراع اللغوي والذي يؤدي إلى صراع اجتماعي وثقافي وسياسي، والمتأمل لهذا الحديث يستنتج الأهميّة المركزيّة لقضية اللغة في توحيد مختلف الجماعات اللغويّة، وعليه ينظر إلى التعدد على أنه صفة التوحيد لا صفة التفريق، ونقطة قوة لا ضعف، هذا إذا ما عرفت الدولة كيف تتقبله وتضبطه وتهذبه وتوجهه لصالحها ولن يتحقق هذا إلى بسياسة لغويّة رشيدة عادلة.

5- مبدأ الممارسات اللغويّة: تتعدد في الجزائر الكثير من الاستعمالات اللغويّة واللهجيّة (العربيّة وعامياتها المختلفة، الأمازيغيّة ولهجاتها، الفرنسية)، وتعد الممارسات اللغويّة المسح الميداني الفعلي لجميع هذه الاستعمالات الناشئة بفعل الاحتكاك بين اللغات أو بفعل عاملي الجغرافيا والاجتماع ويكون ذلك بواسطة تخزين المعلومات والمعارف المجمعة في بنوك معطيات ومن ثمة استثمارها في وضع سياسات لغويّة عادلة، تراعي الواقع اللغوي وتؤخذ في الحسبان لأي مشروع مجتمعي حتى يتمكن من تجاوز العقبات التي تكون بسبب لغوي[16] لذلك فمن أهم المبادئ الواجب مراعاتها في اتخاذ أي قرار لغوي_سياسي هو المسح الميداني لمختلف الممارسات اللغويّة التي تتواجد وتتعايش في مجتمع ما.

خامسا- اللغة المشتركة في الجزائر ودورها التواصلي:

القول بوضع سياسة لغويّة عادلة شيء ومحاولة تطبيقها في الواقع شيء آخر فلطالما كان الجانب الميداني صعب التنفيذ لجانبه النظري، وذلك "نظرا إلى التفاوت الحاصل بين اللغات في جوانب متعددة؛ إذ يتعلق الأمر بعدد الناطقين بكل لغة من هذه اللغات، ومؤهلات كل منها، ومدى قدرتها على استيعاب التطورات العلميّة والاجتماعيّة وإعادة تمثّلها، والإرث التاريخي الذي يحمله بعضها، وما له رصيد يعمل على تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحضارية الحاليّة، لأنّ قوة اللغة هي من قوة الناطقين بها"[17]، فبالحديث عن وضعيّة اللغة العربيّة والأمازيغيّة في الجزائر، وبالنظر إلى العوامل سابقة الذكر نجد للعربية أكبر عدد للناطقين بها، ومؤهلاتها أكبر في قدرة استيعاب العلوم، وتوفرها على إرث ثقافي وتاريخي قديم شفاهي ومكتوب، كما يجب ألا نهمل العامل الديني، الذي يجعل من قطر اللغة العربيّة يتسع في الجزائر مقابل القطر الأمازيغي(القرآن الكريم، الخطب الدينيّة،.....)، أضف إلى ذلك فالأمازيغيّة لهجات عدة (قبائليّة، شاويّة، مزابيّة)، تختلف عن بعضها على المستوى التركيبي، المعجمي، والدلالي، إذ لا يفهم متحدث القبائليّة متحدث الشاويّة، فيلجؤون إلى العربية لحل مشكل التواصل، ولنأخذ على سبيل المثال المشهد اللغوي الآتي:

متحدث بالقبائليّة ومتحدث بالشاويّة، الأول هو الجد والثاني هو الحفيد، الذي ذهب في زيارة إلى بيت جده بعد مدّة طويلة والذي يسكن بإحدى المدن القبائليّة، فكان بينهم الحديث الآتي:

_ الجد بالأمازيغيّة القبائليّة: **أَشِمِي أُدَتَّسْضَارا غُورْنَغْ، أَطَاسْ إِمِي إِكدِنِيغْ أَگفْكغ أَمَرْصُونْ أُووَاگالْ ذِثمورثْ نلَقبَايَل؟**

_ الحفيد يرد بالأمازيغيّة الشاوية: **أذَفْهِمغْشَا مَاتَا ثَقَارَثْ أَذَادَا أمْغَارْ أوثلاَي سْثَاعْرَابثْ مَقَلا ثَسَنْتِيتْ.**

الترجمة (لم أفهم ما تقول يا جدي، تحدّث باللغة العربية إن كنت تجيدها.)

_ الجد بالعربيّة: (قلتُ لك: لماذا لا تأتي إلينا، لقد أخبرتك منذ مدة أني سأعطيك قطعة أرض في بلاد القبائل.)

ونستخلص أنه في هذه الممارسة اللغويّة تم التواصل بنجاح رغم التعدد اللغوي الحاصل في هذا الموقف اللغوي، "ونستطيع بدورنا أن نقول في مواجهة تعدد اللغات في العالم وفي مواجهة الصعوبات الناجمة عن ذلك:« ومع ذلك فإنّهم يتواصلون»؛ ذلك أن اللغة الناشرة* تبيّن لنا أنّه في كل مكان تظهر فيه مشكلة في التواصل، تتولى الممارسة الاجتماعيّة حل هذه المشكلة، فالتواصل قائم رغم تعدد اللغات"[18]

لذلك فالعربيّة هنا تمثل اللغة المشتركة للمجتمع الجزائري والتي تقيم التواصل بين مختلف الجماعات اللغويّة فيه. وبما أنّ اللّغة الأم عند أغلبيّة الجزائريين ليست بالمازيغيّة، بل العربيّة _اللغة المشتركة_ كان من العدالة اللغويّة فرض تعليم العربيّة للناطقين بالمازيغيّة، في مقابل أنّه من عدم العدالة اللغويّة فرض المازيغيّة على كل المجتمع الجزائري الذي لا تمثل المازيغيّة اللّغة الأم عنده ولم ينشأ عليها ولم يتعاط معها في صغره؛ لذا "يفترض أن يترتب المسح الميداني للممارسات اللغويّة وحصرها وضبط تنوعها وثرائها، خدمة اللغة المشتركة الرسميّة وإخراجها من عزلتها؛ بحيث يترسخ لدى مواطني الدولة ما يمكن وصفه بالأمن اللغوي، ليزول شعور الإجبار الذي يحسّ به الناطقون بلغات الأقليات في تعلمهم اللغة المشتركة بوصفها اللغة الجامعة المحققة للتواصل داخل الدولة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية العامة للبلاد"[19]

ويرى عبد الجليل مرتاض في خصوص هذا الشأن أن الجزائر تعيش في بحبوحة لغويّة، لأن فيها ضمان لكل اللغات المتداولة بما فيها اللغات الأجنبيّة وغير ملزمة بتهيئة لغويّة تنطلق من لا شيء، فالعربيّة مهيأة ومحدّدة بالمواثيق والأمازيغيّة سيدة وليس ضرة في بلادها، أما اللغات الأجنبيّة فهي هبات جاهزة، وما ينقصنا عاملان فقط: تخطيط لغوي واقعي يأخذ بعين الاعتبار التعدد اللغوي في الجزائر، وسياسة لغويّة صارمة تمنع فضوليين وطفيليين من الحلول محل الدولة[20]، ودائما ما يرتبط مصطلح السياسة اللغويّة

بالتخطيط اللغوي كون الثاني تطبيق للأول، ولا يُنكر للجزائر ما قامت به عقب الاستقلال من جهود جبارة لاستكمال الاستقلال الذاتي، من تعريب السنتين الأوليين غداة الاستقلال، وإنشاء المدرسة الأساسيّة في أفريل 1976، قرارات اللجنة المركزيّة سنة 1980 بتعريب كل العلوم الاجتماعيّة في الجامعة،... وغيرها من القرارات السياسية التي كانت لصالح الجزائر، وبالمقابل كلما غابت سياسة لغويّة صارمة صحبها فشل ذريع لنجاح أي تخطيط لغوي[21] وجزائر اليوم والغد بحاجة إلى سياسة وتخطيط لغويين، ينظران إلى جذور الواقع اللغوي "خاصة بعد ظهور مطالب للأقليات بلغاتها وعودتها إلى الارتباط بجذور آبائها وأجدادها وتاريخها وحضارتها"[22] وهذا مطلب مشروع يندرج ضمن الحقوق اللغويّة التي يجب أن تكفلها الدولة المعاصرة لمختلف أطياف المجتمع، ولن يتيسر لها ذلك إلا بسياسة رشيدة عادلة يتبعها تخطيط صارم.

سادسا– عامل الاقتصاد في تقييم السياسة اللغويّة وتوجيه التعدد اللغوي:

للغة والاقتصاد علاقة مهمة وقويّة يغفل عنها المخططون وواضعو السياسات اللغويّة، وقد طرحها عبد القادر الفاسي الفهري كمقاربة جديدة لحل إشكال المسألة اللغوية في البلاد العربيّة، فبعدما ركّز الخطاب السياسي حول اللغة على الجانب القانوني _الاعتراف بالحقوق اللغويّة_ والجانب التعليمي_التربوي، نجده قد أهمل الجانب الاقتصادي في توجيه اللغات، ولم ينتبه المختصون في اللغة إلى أنّ ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللغات ومتنها وسياستها وتعليمها له تبعات اقتصاديّة[23] و" يفضي بنا إلى تأملات علميّة جدا حول العلاقة بين النوعيّة/ السعر لمثل هذا التجهيز، أو حول العلاقة بين الكلفة/ الربح"[24] وعليه تهتم اقتصاديات اللغة بالبحث في أربعة محاور رئيسة وهي كالآتي:

1– اللغة والشغل| الأجر: "من بين محددات الدخل أو الأجرة مقابل العمل أو الشغل المهارات اللغويّة الأولى والثانيّة التي يتوفّر عليها العامل، إلى جانب التعليم، والتجربة في العمل، أو نوعيّة العمل"[25]، وفهم العلاقة بين اللغة والدخل توضحه نظريّة الرأسمال البشري؛ حيث إنّ "معرفة اللغة تعدّ مهارة، وتعلم لغة أو أكثر هو استثمار في الرأسمال البشري الذي يدر فوائد اقتصاديّة. واللغة باعتبارها رأسمالا بشريا، تلعب دورا هاما في تحديد الدخل(...) فالموظف الأكثر إتقانا للغة يستفيد من أجر مرتفع"[26]، ونلاحظ في الجزائر تزايد طلب إتقان اللغة الفرنسيّة على الموظفين، وكذا رغبة المجتمع في اكتساب أبناءه اللغة الفرنسيّة لأنها في نظره ستسهل عليهم النجاح والتفوق في الدراسة والحصول على وظائف مستقبلا، وهم بذلك يربطون اللغة بمدى الفائدة(الأجر_الشغل) التي سيجنونها منها، وعليه لابد من استراتيجيات

موحدة تتبعها الدولة للتعامل مع اللغات الأجنبيّة "كإتاحة الظروف لتنمية المعارف باللغة الوطنيّة اقتداء بدول كماليزيا التي تجعل إتقان اللغة الماليزيّة من شروط تثبيت أي موظف ماليزي، وهذا على العكس ممّا هو متّبع في بعض الدول المغاربيّة التي تشترط معرفة اللغة الفرنسيّة لتولي أغلب المناصب. وهنا يُطرح موضوع العدالة اللغويّة بحدّة؛ إذ لا شك في أنّ هذا ينقص من قيمة اللغة الرسميّة أو الوطنيّة، ويجعلها في مرتبة أدنى من مرتبة اللغة الأجنبيّة"[27]

2- الديناميّة اللغويّة: عولج موضوع الحركيّة اللغويّة إلى الآن ضمن مجال اللسانيات الاجتماعيّة، ليعاد طرحه حديثا في مجال الاقتصاد ويحاول الإجابة على بعض الأسئلة من قبيل: إلى أي مدى يرتبط انقراض اللغات، مثلا، بالتحولات الاقتصاديّة؟ ولماذا يجب المحافظة على اللغات المهددة أو تركها تموت؟[28]

فاختيار لغة مشتركة هنا والعمل على ترقيتها وصرف تكاليف من أجل نشر تعليمها بين مختلف الجماعات اللغويّة المتعايشة في بلد واحد يساعد على خفض التكاليف على الاقتصاد الوطني. لذلك فالاختيارات السياسيّة_اللغويّة، كاختيار لغة تعليم مشتركة معينة دون لغة أخرى، أو صرف المال على ترقيّة أو إصلاح أو تهيئة لغة دون أخرى يحكمها الجانب الاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى، وحساب مدى الربح أو الخسارة التي ستجنيها منها، فاللغة الأكثر حركيّة وديناميّة في المجتمع هي التي ستفرض نفسها على مستوى التعاملات الاقتصاديّة سواء المحليّة منها أو الدوليّة وبالتالي هي التي ستحظى بالانتشار والتوسع على حساب الأخرى.

3- اللغة والنشاط الاقتصادي: ولنتكلم هنا على الصعيد العربي بصفة عامة؛ حيث "يمر العرب بفترة بروز اقتصادي على المستوى العالمي، يأتي من كونهم يمتلكون ثروات طبيعيّة هائلة فهم يمتلكون أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم، وبذلك يكونون مصدرا رئيسا للطاقة لكثير من شعوب الأرض، ولما كان الاقتصاد العربي وبخاصة الخليجي، في غالبه اقتصاد ريعي فإنّ الطابع الاستهلاكي يسيطر على معظم الأسواق التي تفتح ذراعيها لكل منتجات العالم، وكان من المتوقع، والحال هذه، أن يكون للغة العربيّة بروز وتأثير في هذه الأسواق، لكن غياب الوعي بأهميّة اللغة جعل هذه الأسواق مرتعا للغات الأجنبيّة التي أحكمت قبضتها عليها وأزاحت اللغة العربيّة عنها"[29] فقد أدّى التبادل التجاري والمالي والسياحي في داخل الدول المصنّعة بينها و بين بلدان العالم النامي، إلى تسابق الدول المتفوقة اقتصاديّا على توسيع نفوذها الثقافي وبالتالي لغتها؛ إذ انتشار لغتها خارج حدودها الإقليميّة، يقدم لها تسهيلات كبيرة للسيطرة على الأسواق[30] لذلك فـ " العائد الاقتصادي للاستثمار في إتقان لغة العلم والتكنولوجيا

بلغة الأم مؤكد، أما الاستثمار في إتقان لغة العلم والتكنولوجيا باللغة الثانيّة فلا يحصل إلا إذا استعملت هذه اللغة في النشاطات الاقتصاديّة"[31] وهذا يعني أنّ الاستثمار في اللغة العربيّة والحصول على عائد ربحي منها لا يحصل إلا إذا استعمل في مختلف النشاطات الاقتصاديّة كونها العامل الأول في نشر اللغات واتساع رقعتها في العالم.

4- تقييم السياسة اللغويّة:

إنّ تقييم السياسة اللغويّة اقتصاديا من أهم المحاور التي تنشط في مجال اقتصاد اللغة ذلك أنّ التحول من بيئة لغويّة موجودة إلى بيئة لغويّة أخرى يؤدي إلى الربح والخسارة، وتحديد من يكون بجانب هذا أو ذلك[32]، فمثلا خبر إمكانيّة إضافة تعليم اللغة الإنجليزيّة في التعليم الابتدائي الذي بدأت تتناقله بعض الأطراف مؤخرا، يدفعنا اقتصاديا إلى بسط تساؤلات تتعلق بالربح والخسارة: من المستفيد هنا من تعلم اللغة الانجليزيّة؟ ومن الخاسر؟ وما هي إمكانيّة التعويض؟ وهل الاقتصاد الجزائري قادر على تحمل تكاليف _كأجور المعلمين، تكاليف إعداد منهج تعليمي جديد لهذه اللغة_ هذا القرار السياسي التعليمي؟ ويعدّ هذا مثالا يسيرا على ارتباط مجال الاقتصاد بتقييم السياسات اللغويّة التي اتخذتها البلاد أو التي تسعى لاتخاذها مستقبلا.

وما يمكن أن نستنتجه من كل ما سبق أنّ الجانب الاقتصادي يسهم بشكل كبير _وإن كان يبدو هذا الإسهام غير ظاهر للكثير_ في توجيه الاختيارات اللغويّة السياسيّة التي قد تتخذها الدولة من أجل إدارة التعدد اللغوي.

سابعا- الترجمة؛ نقطة فاصلة في قضيّة تعلّم اللغات الأجنبيّة والتعليم بها:

يجب الالتفات والإشارة هنا إلى قضية الوقت والجهد الذي تبذله الدولة في التعليم باللغات الأجنبيّة، وأن نحسب بعمليّة حسابيّة بسيطة عدد السنوات ومقدار الجهد الثمين اللذين يضيعان على الأمة. وتعد اليابان النموذج الذي يجب أن يحتذي به في هذا المجال؛ بحيث لم تكن تستعمل اللغة الأجنبيّة وسيلة للتعليم، فبدلا من ذلك كانت تترجم كل ما ينتجه الغرب إلى لغة البلاد وبهذا الشكل اقتصد اليابانيون في جهدهم، وأصبحت المعرفة المتحصل عليها عندئذ ملكيّة قوميّة[33] فلطالما كانت الترجمة فعلا عمليا_علميا لنقل مختلف المعارف والعلوم، وجب على الدولة أن تسخر لها الوسائل والمؤسسات الكافيّة من أجل الاهتمام بها أكثر، والذي يقلص على الدولة الكثير من التكاليف في تعليم اللغات الأجنبيّة، وبالتالي التقليص من حدّة الانسلاخ اللغوي والثقافي الذي تعاني منه الجزائر والركض خلف رياح العولمة بمدعى

التقدم. "على أنّ هذا النموذج لا يمكن أن يُحتذى إلا إذا كانت هناك لغة ملائمة لاستيعاب المعرفة الغربيّة وقادرة على التعبير عنها"[34] والعربيّة أثبتت جدارتها ومرونتها في احتواء الكثير من العلوم، وما يجب الالتفات إليه هو توحيد جهود مختلف المجامع اللغويّة في البلاد العربيّة ومجاراة التطور العلمي باستحداث وسائل ترقيّة العربيّة(النحت، التوليد، الاشتقاق،..)، فالتخلف اللغوي مرتبط بالتخلف الاقتصادي، لذلك وجب تطوير اللغة وترقيتها.

وبما أنّ الخصوصيات والمعطيات اللغويّة تختلف من مجتمع لآخر، فآليات التخطيط التي نجحت في مجتمع ليس بالضرورة قد تنجح في مجتمع آخر، لكن يمكن الاستفادة من تجارب الآخر إذا ما حوِّرت مع ما يتناسب والوضع اللغوي لذلك المجتمع، "والطريق الأمثل هنا هو نقل المعرفة إلى اللغات الوطنيّة المشتركة؛ بتكثيف حركة الترجمة وفق برامج مخططة تواكب حركة الإنتاج المعرفي، والرفع من عدد البعثات، وهضم المعرفة العلميّة بلغاتها الأصل ثم ترجمتها"[35]، لذلك وجب تعزيز مشروع الترجمة بقرار سياسي مع دعم المسؤولين والمختصين في هذا المجال، ولا يُعنى بالقرار السياسي هنا ذاك القرار المجرد الخالي من صفة الصرامة والمتسم بالعشوائيّة والارتجاليّة، بل القرار الحاسم المصاحب بالدعم المادي والتشجيع المعنوي الذي يسمح لأهل الاختصاص من المترجمين واللغويين والناشرين بخلق حركة ترجمة حقيقيّة، وهذا فعل خلفاء العصر العباسي؛ إذ لم يكتفوا بالترخيص للمترجمين بنقل كتب الأمم الأخرى، بل أنفقوا المال الكثير، وأنشأوا لأجلهم بيت الحكمة[36] وعليه بدل أن توجه الدولة مالها للتعليم باللغات الأجنبيّة وجب أن توجهه لتعلُّم اللغات الأجنبيّة من أجل النهوض بحركة الترجمة، لذلك يمكن وصفها بالورقة الاقتصاديّة المربحة، والقرار السياسي المناسب والنافذة المعرفيّة المطلة على مختلف العلوم التي تحملها اللغات الأجنبيّة، فقد "صدق الذي قال: إذا علَّمت شخصا بلغته نقلت العلم إلى تلك اللغة، أما إذا علّمته بلغة أخرى فلم تزد على أنّك نقلت ذلك الشخص إليها"[37]

خاتمة: وفي الختام يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من النتائج وصلت إليها هذه الورقة البحثيّة نجملها في النقاط تاليّة الذكر:

- إتِّباع سياسة لغويّة رشيدة يقضي على مختلف الصراعات اللغويّة والعرقيّة والسياسية، ويوحد الدولة.
- العدالة اللغويّة من أكثر النتائج التي تولدها السياسة اللغويّة الرشيدة، بحيث تضمن الحق اللغوي لكل جماعة لغويّة وبالتالي الاعتراف بها كإرث ثقافي تزخر به الجزائر.

- السياسة اللغويّة العادلة تفضي بنا إلى القضاء على المزايدات الإيديولوجية التي تشحن وتحرض على الفتنة اللغويّة بين أبناء الشعب الجزائري.
- السياسة اللغويّة العادلة بالضرورة تخلق لنا بيئة لغويّة عادلة وهذا هو الأمر المنشود.
- ضرورة تضافر جهود مختلف المؤسسات الجزائرية المعنيّة بالمسألة اللغويّة من أجل تبني مشاريع وبرامج تنهض بالتخطيط اللغوي، وتحدد مسار اللغات في الجزائر.
- ضرورة الالتزام بالقانون اللغوي من قبل كل أفراد المجتمع الجزائري واحترام اللغات فيه ومعاقبة من يخالف هذه التشريعات احتراما للعقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة المعاصرة؛ والذي من مبادئه قبول التعايش مع مختلف الأطياف المجتمعيّة واحترام حقوقها اللغويّة والثقافيّة.
- ضرورة حماية اللغة المشتركة في الجزائر وذلك لكبير قيمتها التواصليّة بين مختلف الجماعات اللغويّة.
- الربط بين عامل الاقتصاد وقضيّة اللغة من أجل تسيير الشأن اللغوي في البلاد، وذلك بالنظر إلى الدور الهام الذي يقيمه الاقتصاد في تحديد الكلفة والفائدة التي يمكن أن نجنيها من اللغة، وهذا من خلال تدخل الاقتصاد في وضع السياسات اللغويّة وفي توجيه اختياراتنا اللغويّة وبالتالي إدارة التعدد اللغوي وحسن تسييره؛ كونه يمكن أن يجعل من اللغة صفقة مربحة للدولة في السوق اللغوية اقتصاديا، لذلك فاستحضار عامل الاقتصاد في توجيه اللغات من العوامل التي يمكن أن تمثل نقطة قوة، وتسهم في حل المشاكل التي قد يحدثها التعدد اللغوي.
- من أجل إدارة التعدد اللغوي في الجزائر وتوجيهه توجيها حسنا وجب الالتفات إلى قضيّة الترجمة وتعزيزها بقرار سياسي صارم.
- وجوب التفريق بين تعلم اللغات الأجنبية والتعليم بها، فالأول يعد عاملا للانفتاح على الثقافات واستيراد العلوم ومواكبة الثورة التكنولوجيّة والثاني يعد من العوامل التي تسبب صراعا لغويا في المجتمع من خلال ضعف الاعتزاز باللغات الوطنيّة، لذلك فإعادة النظر في سياسة التعليم باللغات الأجنبيّة وتوجيهها نحو تعلُّم اللغات الأجنبيّة من أجل تحريك فعل الترجمة يساعد كثيرا على التخلص من حدّة الانسلاخ اللغوي والثقافي الذي يعاني منه المجتمع الجزائري وبالتالي خلق بيئة لغويّة عادلة تعرف قيمة اللغات الوطنيّة وتدرك الغايّة الوظيفيّة للغات الأجنبيّة.

هوامش:

[1] ينظر: فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخيلي ومحمد القصاص، (دت)، مكتبة الأنجلو المصريّة، دط، ص348.

[2] علي القاسمي: التعدد اللغوي والتنميّة البشرية، (2012م) مجلة الممارسات اللغويّة، جامعة تيزي وزو، (الجزائر)، العدد16، ص1.

[3] أحمد عزوز ومحمد خاين: العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، (2014م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت)، ط1، ص43.

[4] لويس جان كالفي: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمد يحياتن، (2006م) دار القصبة للنشر (الجزائر)، دط، ص111.

[5] ينظر:عبد المجيد عيساني: السياسات اللغويّة وتعليميّة اللغة العربيّة، (2020م)، دار خيال للنشر والترجمة (الجزائر)، دط، ص13.

[6] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، (2003م)، منشورات الزمن، دط، ص11.

[7] جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، ترجمة: عادل زعيتر، (2012م)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (القاهرة_مصر)، دط، ص170.

[8] أحمد عزوز: ص62.

[9] عز الدين المناصرة :المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية، (1999م)، دار الشروق للنشر والتوزيع (الأردن)، دط، ص61.

[10] محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهويّة، (2016م)، موفم للنشر (الجزائر)، دط، ص116،117.

[11] أحمد عزوز ومحمد خاين: العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، (2014م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت_ لبنان)، ط1، ص41.

[12] صالح بلعيد: التخطيط اللغوي المنشود، أعمال الملتقى الوطني حول: التخطيط اللغوي، جامعة تيزي وزو، 3_4_5_ديسمبر2012م، ج1، ص42،43.

[13] أحمد عزوز وأحمد خاين: العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، ص42.

[14] المرجع نفسه، ص46.

[15] صالح بلعيد: التخطيط اللغوي المنشود، ص41.

[16] ينظر: أحمد عزوز: التخطيط اللغوي والمصطلحات المحايثة، أعمال الملتقى الوطني حول: التخطيط اللغوي، جامعة تيزي وزو، 3_4_5_ديسمبر2012م، ج1، ص64.

[17] أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، ص48.

* اللغة الناشرة: هي اللغة المستخدمة في التواصل بين الجماعات المختلفة التي تلجأ إلى لغة مشتركة تتجاوز اللغة الحاصرة لكل واحدة منها، واللغة الحاصرة عكس الناشرة تكون محصورة بين عدد محدود من الناس، وهي تستعمل لحاجات التواصل

المحدود؛ فاللغة العربية في الجزائر تمثل لغة نشر في مقابل أن المازيغيّة تمثل لغة حصر. ينظر: لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغويّة، ترجمة: حسن حمزة، (2008م) المنظمة العربيّة للترجمة (بيروت_لبنان)، ط1، ص404،401.

[18] المرجع نفسه: ص194_195.

[19] أحمد عزوز ومحمد خاين: العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، ص62.

[20] ينظر: عبد الجليل مرتاض: التخطيط اللغوي بين التنظير والممارسة، أعمال الملتقى الوطني حول: التخطيط اللغوي، جامعة تيزي وزو، 3_4_5_ديسمبر2012م، ج1، ص55_56.

[21] ينظر: المرجع نفسه: ص55.

[22] المرجع نفسه: ص56.

[23] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغويّة في البلاد العربية، (2013م)، دار الكتاب الجديد المتحدة (بيروت_لبنان)، ط1، ص250،249.

[24] لويس جان كالفي: السياسات اللغويّة، ترجمة: محمد يحياتن، (2009م)، منشورات الاختلاف، ط1، ص49.

[25] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغويّة في البلاد العربية، ص250.

[26] المرجع نفسه: ص253.

[27] أحمد عزوز ومحمد خاين: العدالة اللغويّة في المجتمع المغاربي، ص103.

[28] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغويّة في البلاد العربيّة، ص255.

[29] أحمد بن محمد الضبيب: مستقبل اللغة العربيّة، (2014م) مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة الرياض، ط1، ص36،35.

[30] ينظر: محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهويّة، ص483.

[31] عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغويّة في البلاد العربيّة، ص254.

[32] ينظر: المرجع نفسه: ص268.

[33] ينظر: فلوريان كولماس: اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة: عبد السلام رضوان، (2000م)، عالم المعرفة (الكويت)، دط، ص63.

[34] المرجع نفسه: ص63.

[35] صالح بلعيد: رأي في تدبير المازيغيّة لغة رسميّة ثانيّة، (2018م) دار الخلدونيّة (الجزائر)، دط، ص99.

[36] ينظر: بوخلف فايزة: الترجمة في الجزائر: الواقع والتحديات، (2016م)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، ص202.

[37] صالح بلعيد: رأي في تدبير المازيغيّة لغة رسميّة ثانيّة، ص99.